أضفنا مبلغ ٢٩٣ مليونا وهو الفائض لعام ١٩٦٧ لارتفع الاحتياطي بنهاية ١٩٦٧ الى ١٠٠٦ ملايين دولار . على ان عام ١٩٦٨ شهد ظاهرة جديدة هي تفوق العجز في الحساب الجاري على المعونات الخارجية بمقدار ٢٣ مليونا وقد تكررت هذه الظاهرة في عام ١٩٦٩ بعجز قدره ٢٠١ مليون . كما تشير البيانات الاولية الى انخفاض المعونات دون العجز بمقدار ١٥ مليون دولار لعام ١٩٧٠ — مما خفض الاحتياطي بنهاية ١٩٦٩ الى ٧٨٢ مليونا وبنهاية ١٩٧٠ الى ٧٦٧ مليونا (الجدول «٣») . غير ان تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٦٩ (ص ٥٤) يسجل ان مجموع احتياطي النقد الاجنبي كان بنهاية ١٩٦٩ ٣٦٩ مليون دولار كما ذكر عدد من البيانات الصحفية الغربية الى ان الاحتياطي بنهاية ١٩٧٠ هبط دون ذلك بحيث تأرجح بين ٣٠٠ و ٣٥٠ مليون دولار ، مما يشير الى ان اسرائيل استخدمت حوالي ٤٥٠ مليون دولار من احتياطي عملاتها الاجنبية خلال ١٩٦٨ و١٩٦٩ و١٩٧٠ لمشتريات (أسلحة في الغالب) خارج قيود ميزان المدفوعات اي بالاضافة الى ما ترتب من مدفوعات من اصل الموارد الجارية في ميزان المدفوعات .

اخيرا ، في هذا المجال ، تنبغي الاشارة الى تراكم الدين الخارجي على اسرائيل خلال السنوات ١٩٤٩ — ١٩٦٩ بحيث بلغ هذا الدين ٢٠١٨ مليون دولار بنهاية ١٩٦٩ . على أن قسما يذكر من هذا المبلغ يشكل سندات دين وهي طبعا لا تشكل عبئا يقلق اسرائيل لان حاملي هذه السندات هم من الصهيونيين في الغالب . (بلغت قيمة السندات وحدها بنهاية ١٩٦٩ حوالي ٨٨٤ مليون دولار)*.

ماذا نستطيع ان نستخلص من صورة الوضع الاقتصادي الاسرائيلي بالنسبة لجملة الموارد المتاحة ونصيب الجهد العسكري منها ؟ هنالك ثلاثة استنتاجات يمكن استخلاصها من هذا التحليل ومن التمعن بأثر الاستنزاف على الموارد الاقتصادية :

١ — ان ما يخصص من الموارد للاغراض العسكرية ، وهو يمثل ٢٥ — ٣٣ بالمئة من الناتج القومي القائم وأقل من ذلك بقليل من جملة الموارد المتاحة ، كما سنبين في القسم التالي من البحث ، ليس كله او معظمه بسبب عملية الاستنزاف ، انما نسبة صغيرة منه . فما يمتصه الجهد العسكري من موارد اقتصادية الهدف منه هو الحفاظ على مستوى رفيع من الاستعداد العسكري وعلى التفوق العسكري تجاه العرب في غياب التسوية السياسية المرضية لاسرائيل . أما عملية الاستنزاف فمع أنها لا يمكن الا ان تؤدي الى زيادة في توجيه الموارد صوب الجهد العسكري ، غير أن هذه الزيادة ظلت هامشية فحسب بالنسبة للناتج القومي وان تكن طبعا ذات شأن اكبر بالنسبة للموازنة الدفاعية . وفي تقديري فان كلفة الاستنزاف تبلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار سنويا وهو رقم يشمل كلفة رفع التعبئة بنحو ٢٥،٠٠٠ الى ٣٠،٠٠٠ جندي لمجابهة المقاومة الفلسطينية ولرفع عدد الجنود المرابطين على القناة تحت ضغط عمليات الاستنزاف هناك ، زائدا كلفة التحصينات والمنشآت الاخرى التي اقيمت خصيصا لمجابهة الفدائيين ومنعهم من التسرب ولوقاية الجنود على القناة من القصف المدفعي والجوي ، **زائدا** تعطيل دورة الحياة الاقتصادية بسبب نشاط الفدائيين في مناطق الحدود خاصة (نصيب ارتفاع الكلفة العسكرية نحو ٢٥٠ مليون دولار وتعطيل الاقتصاد نحو ٥٠ مليونا) .

٢ — ان الموارد التي يستهلكها القطاع العسكري الاسرائيلي بتشعباته وضخامته ولكافة اغراضه كانت حتى الان من ضمن طاقة اسرائيل ومناصريها — وان تكن بوادر الارهاق

---

* جميع هذه الاحصائيات مأخوذة من **التقرير السنوي لبنك اسرائيل عام ١٩٦٩** .